

الامتحان في الاعتقاد



تأليف

د. علي بن محمد بن سعيد الشهراني

الأستاذ المشارك بقسم العقيدة والمذاهب المعاصرة

كلية الشريعة وأصول الدين

جامعة الملك خالد بآبها

المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونستهديه، ونتوب إليه ونتوكل عليه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد ألا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ﷺ، أما بعد:

فإن الله تبارك وتعالى قد أنعم على هذه الأمة من جملة نعمه الكثيرة عليها بنعمة عظيمة وجليلة، ألا وهي نعمة كمال الدين وتمامه، فقد بعث الله تعالى نبينا محمداً ﷺ على حين فترة من الرسل، وفرقة من الناس، فهدى به من الضلال، وبصّر به من العمى، عندما بلغ الرسالة، وأدى الأمانة، ونصح الأمة، وبين لها جميع ما تحتاج إليه من أمور دينها ودنياها، وأول ما يدخل في ذلك ما يتعلق بعقيدتها وأصول دينها، فلم يمت ﷺ إلا وقد أكمل الله به هذا الدين، ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَمَّتْ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ

لَكُمْ الْإِسْلَامَ دِينًا... ﴿الآية [المائدة: ٣]، فمن زعم أنه بقي في الدين شيء لم يكمل فقد كذب، بنص هذه الآية.

قال ابن عباس - رضي الله عنهما - في تفسيرها: (أخبر الله نبيه ﷺ والمؤمنين أنه قد أكمل لهم الإيمان، فلا يحتاجون إلى زيادة أبداً، وقد أتمه الله عز ذكره فلا ينقصه أبداً، وقد رضي الله فلا يسخطه أبداً)^(١).

وكانت اليهود تغبط المسلمين على هذه الآية، فقد جاء رجل منهم إلى عمر - رضي الله عنه - فقال: (يا أمير المؤمنين! آية في كتابكم تقرؤونها، لو علينا معشر اليهود نزلت لاتخذنا ذلك اليوم عيداً، قال: أي آية؟ قال: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾، قال عمر: قد عرفنا ذلك اليوم والمكان الذي نزلت فيه على النبي ﷺ، وهو قائم بعرفة، يوم الجمعة)^(٢).

كما أخبر نبينا ﷺ بكمال هذا الدين وتمامه، وأنه لا يسع أحد الخروج عنه، ولا الإحداث فيه، ومن أقدم على شيء من ذلك فقد هلك، قال ﷺ: «... قد تركتكم على البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها بعدي إلا هالك...» الحديث^(٣).

فلا يجوز لمسلم أن يزيغ عن هذا الدين، أو أن يزيد فيه ما ليس منه، بل يجب على كل أحد أن يخضع لأمر الله تعالى، ولأمر رسول الله ﷺ، من خلال الالتزام بكتاب الله عز وجل، وسنة

(١) انظر: تفسير الطبري (٤/٤١٩)، تفسير ابن كثير (٢/٢٠).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه (٣١/١) رقم ٤٥، ومسلم في صحيحه (٢٣١٣/٤) رقم ٣٠١٧.

(٣) أخرجه من حديث العرباض بن سارية - رضي الله عنه - : أحمد في المسند (٤/١٢٦ - ١٢٧)، وابن ماجه في السنن (١/١٦) رقم ٤٣، والحاكم في المستدرک (١/٩٦) وصححه، ووافقه الذهبي، وابن أبي عاصم في السنة (١/٢٦ - ٢٧)، وصححه الألباني في تعليقه عليها.



المصطفى ﷺ، وأن يحذر كل الحذر من الابتداع والإحداث في الدين؛ لأن الدين كامل، وليس في مخالفته إلا البدعة والضلال.

ولقد كان من المقطوع به في عهد السلف الصالح أن أوجب وأثبت ما يحتج به في العقائد وغيرها كلام الله تعالى، وكلام رسول الله ﷺ.

والعمل بما ورد في الكتاب والسنة واجب على كل مسلم، ولا خيار لأحد في ذلك، قال الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا﴾ ﴿٣٦﴾ [الأحزاب: ٣٦].

وكل أمر يقع فيه النزاع لا بد من رده إلى الله تعالى، وإلى الرسول ﷺ، كما أمر الله تعالى بذلك في قوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ ﴿٥٩﴾ [النساء: ٥٩].

قال مجاهد وغير واحد من السلف: أي: إلى كتاب الله، وسنة رسوله ﷺ^(١).

وقال ابن كثير معلقاً على هذه الآية: (وهذا أمر من الله عز وجل بأن كل شيء تنازع الناس فيه، من أصول الدين وفروعه، أن يرد التنازع في ذلك إلى الكتاب والسنة، كما قال تعالى: ﴿وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ﴾ [الشورى: ١٠]، فما حكم به الكتاب والسنة، وشهدا له بالصحة فهو الحق، وما بعد الحق إلا الضلال)^(٢).

وقد حثنا الرسول ﷺ على الاعتصام بالكتاب والسنة، مبيناً أن الخير كل الخير فيهما، والشر كل الشر في البعد عنهما، فقد جاء في الحديث:

(١) انظر: تفسير ابن كثير (١/٦٧٧ - ٦٧٨).

(٢) التفسير (١/٦٧٨).

«... فإن خير الحديث كتاب الله، وخير الهُدى هُدى محمد، وشر الأمور محدثاتها، وكل بدعة ضلالة»^(١).

إن كتاب الله عز وجل، وسنة المصطفى ﷺ هما العمدة في معرفة الدين، عقائده وشرائعه، عباداته ومعاملاته، وجميع ما يتعلق به.

وقد اشتمل هذان الأصلان العظيمان على جميع أصول الاعتقاد، وعلى براهين هذه الأصول وأدلتها، فقد بين الله تعالى في كتابه، وكذا رسول الله ﷺ في سنته هذه الأصول بياناً شافياً قاطعاً للعدر؛ لأن بيان هذه الأصول من أعظم ما ينبغي أن يتوجه إليه الاهتمام، وقد مر معنا أن النبي ﷺ تركنا على مثل البيضاء، ليلها كنهارها، لا يزيغ عنها إلا هالك، ففي هذا الحديث دلالة على أن النبي ﷺ قد بين للناس جميع ما يحتاجون إليه، حتى تركهم على الطريق الواضحة، وإن من أعظم ما تدعو الحاجة إلى بيانه ما يتعلق بأصول الدين، ومسائل الاعتقاد.

قيل لسلمان الفارسي - رضي الله عنه -: (قد علمكم نبيكم ﷺ كل شيء، حتى الخراءة! قال: أجل...)^(٢).

فإذا كان النبي ﷺ قد علم أصحابه كل شيء، حتى الخراءة، فمن المحال أن يترك تعليم ما هو أهم من ذلك، كأصول الدين والإيمان، بل إن تعليم هذه الأصول يدخل هنا من باب أولى، ولا يقول بخلاف هذا مسلم.

إن علم العقيدة من العلوم الإسلامية المهمة، وهو في الأصل لبيان ما يجب على المسلم اعتقاده وتعلمه والإيمان به من العقائد الواضحة الجلية التي يجب على كل أحد أن يعرفها ويتعلمها ويؤمن بها، ولا يسع أحداً جهلها حتى العوام، كمعرفة الله تعالى، وأنه متصف بصفات الكمال، وأنه

(١) أخرجه البخاري بنحوه في صحيحه (١٠٩/٤) رقم ٦٠٩٨، ومسلم بهذا اللفظ (٥٩٢/٢) رقم ٨٦٧.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه (٢٢٣/١) رقم ٢٦٢.



رب كل شيء ومليكه، وأنه مستحق للعبادة دون ما سواه، والإيمان بالرسول، والملائكة، والكتب، ونحو ذلك من أصول الإيمان وأركان الإسلام التي لا يعذر أحد بجهلها، ومعرفتها واعتقادها والعمل بمضامينها فرض عين على كل مسلم.

أما دقائق الاعتقاد، وهي تلك المسائل الجزئية والأمور التفصيلية في بعض العقائد، فإنها لا تجب على كل أحد بعينه، بل هي فرض على الكفاية، كمعرفة أعداد الأنبياء والرسول - عليهم الصلاة والسلام -، ومعرفة حكم أهل الفترة، ونحو ذلك من الأمور التفصيلية، ولكن لا شك أن من تعلم ذلك، واطلع على دقائق الاعتقادات فإنه يزيد إيمانه، وترسخ عقيدته، ولكنها لا تجب على كل أحد.

ومن هنا؛ فليس كل مسائل الاعتقاد مما يجب تعلمه على كل مسلم، بل إن هناك كثيراً من الدقائق والمسائل الجزئية قد تخفى على كثير من الناس.

وبعض الناس قد يخلط بين هذين الأمرين، الأمر الأول الذي لا يعذر أحد بجهله، والأمر الثاني الذي قد يخفى على كثير من الناس، وبعضهم قد يحمل العوام على تعلم دقائق الاعتقاد، والمسائل الجزئية والتفصيلية فيه، وربما أدى بهم الأمر - بناءً على هذا القول - إلى امتحان الناس في معتقداتهم، وقد يكون هذا الامتحان بمسائل قد تخفى عليهم، وكل هذا لا يجوز، كما سيأتي بيانه - إن شاء الله تعالى -.

وهنا لا بد من الإشارة إلى أصل مهم في الشرع، يتعلق بما سبق، وهو أن الحكم على الناس في الدنيا إنما يكون بحسب الظاهر، فالمسلم إذا ظهر لنا منه سلامة الاعتقاد، والعمل بمقتضى ذلك، وأظهر لنا الخير، قبلنا منه، وليس لنا أن ننقب عما في قلبه، أو نشك في صدقه؛ لأن ذلك ليس إلينا.

في الحديث الذي رواه أبو سعيد الخدري - رضي الله عنه - في قصة الرجل الذي راجع النبي ﷺ في الزكاة، وقال له: يا رسول الله! اتق الله، قال: ويلك، أولست أحق أهل الأرض أن يتقي الله؟ قال: ثم ولّى الرجل، قال خالد بن الوليد: يا رسول الله! ألا أضرب عنقه؟ قال: لا لعله أن يكون يصلي، فقال خالد: وكم من مصلٍ يقول بلسانه ما ليس في قلبه، قال رسول الله ﷺ: «إني لم أؤمر أن أنقب قلوب الناس ولا أشق بطونهم...» الحديث^(١).

وعن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - قال: (إن أناساً كانوا يؤخذون بالوحي في عهد رسول الله ﷺ، وإن الوحي قد انقطع، وإنما نأخذكم الآن بما ظهر لنا من أعمالكم، فمن أظهر لنا خيراً أمئاًه، وقربناه، وليس إلينا من سريرته شيء، الله يحاسب سيرته، ومن أظهر لنا سوءاً لم نأمنه ولم نصدقه، وإن قال: إن سريرته حسنة)^(٢).

فهذه النصوص والآثار، وغيرها كثير، تدل دلالة واضحة أنه ليس لنا إلا ما ظهر، وأن الأصل إحسان الظن بالمسلمين، وليس لنا أن ننقب عن بواطن الناس، أو نشك فيهم دون دليل أو برهان.

إن من الواجب على طلاب العلم والدعاة تحقيق هذا الأصل المهم، امتثالاً لأمر رسول الله ﷺ، واقتداءً بخلفائه وأصحابه من بعده، الذين كانوا يقررون هذا الأصل ويطبقونه.

وقد يخفى هذا الأمر على بعض الناس، فينتشر بينهم سوء الظن بالمسلمين، وإطلاق الأحكام جزافاً من تكفير أو تبديع أو تفسيق بغير دليل، بل بمجرد الظن والهوى.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (١٦٢/٣ - ١٦٣) رقم ٤٣٥١، ومسلم (٧٤٢/٢) رقم ١٠٦٤.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه (٢٤٨/٢) رقم ٢٦٤١.



فعلى هؤلاء أن يتقوا الله عز وجل، وأن يعودوا إلى كتاب الله تعالى، وإلى سنة المصطفى ﷺ، وأن يتفقهوا في دين الله قبل الخوض في شؤون الناس والحكم عليهم، فلم يكلفنا الله تعالى ما لم يكلف رسوله ﷺ من التنقيب عن قلوب الخلق، أو امتحانهم في معتقداتهم، ولسنا أحرص من رسول الله ﷺ على هداية الخلق، ولن نكون أبرّ بأمتة منه ﷺ.

بناءً على ما سبق، أحببت أن أتطرق في هذا البحث الموجز لمسألة من مسائل الاعتقاد، لها صلة بما تقدم، وهي: (الامتحان في الاعتقاد)، معرفاً بهذا الامتحان، ومبيناً حكمه من خلال النصوص الشرعية، وأقوال أهل العلم، وسيكون ذلك في المطالب التالية:

المطلب الأول: المراد بالامتحان في الاعتقاد.

المطلب الثاني: حكم الامتحان في الاعتقاد.

المطلب الثالث: المواضيع التي يجوز فيها هذا الامتحان.

وفي ختام هذه المقدمة، أحمد الله على توفيقه، وأشكره كما ينبغي لجلال وجهه ولعظيم سلطانه، وأسأله عز وجل أن يعينني على إخراج هذا البحث بالشكل اللائق، وأن يوفقني فيه لاتباع الكتاب والسنة، ومنهج سلف الأمة، كما أسأله تعالى لي ولجميع المسلمين التوفيق والسداد، والهداية والرشاد، وأن يرزقنا العلم النافع، والعمل الصالح، إنه على كل شيء قدير، وصلّ اللهم وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.



المطلب الأول

المراد بالامتحان في الاعتقاد

الامتحان في اللغة: من باب (محن)، قال ابن فارس: (الميم والحاء والنون كلمات ثلاث على غير قياس:

الأولى: المحن: الاختبار، ومحنة وامتحنه.

والثانية: أتيته فما محنني شيئاً، أي: ما أعطانيه.

والثالثة: محنه سوطاً: ضربه^(١).

ومحن الثوب محناً: لبسه حتى أخلقه، ومحن البئر محناً: إذا أخرجت ترابها وطينها، ومحن الأديم محناً: إذا مددته حتى توسعه، قال ابن الأعرابي: المحن اللين من كل شيء^(٢).

وقال ابن دريد: (والمَحْنُ فعل قد أميت، واستعمل منه امتحنته امتحاناً، وأصابته محن من الدهر، أي: بلاء وشدائد)^(٣).

ومحنته، وامتحنته، بمنزلة خبرته واختبرته، وبلوته وابتليته، والاسم

(١) معجم مقاييس اللغة: (٣٠٢/٥).

(٢) انظر: الصحاح، للجوهري (٢٢٠١/٦)، لسان العرب، لابن منظور (٤٤٨/٥)، تاج العروس، للزبيدي (٣٤١/٩ - ٣٤٢).

(٣) جمهرة اللغة (١٩٥/٢).



المحنة^(١)، والمحنة: الخبرة، وقد امتحنه، وامتنح القول: نظر فيه ودبره، ومحتن الفضة: إذا صفيته وخلصتها بالنار^(٢).

والمحنة أيضاً: واحدة المحن التي يمتحن بها الإنسان من بلية^(٣) - نسأل الله السلامة -، وفي حديث الشعبي: المحنة بدعة، هي أن يأخذ السلطان الرجل فيمتحنه، ويقول: فعلت كذا وفعلت كذا، فلا يزال به حتى يقول ما لم يفعله، أو ما لا يجوز قوله، يعني: أن هذا القول بدعة^(٤).

والمحنة: معنى الكلام الذي يمتحن به ليعرف بكلامه ضمير قلبه، تقول: امتحنته، وامتنحت الكلمة، أي: نظرت إلى ما تصير إليه^(٥).

أما الشق الثاني من هذا المصطلح، وهو (الاعتقاد)، فتعريفه - باختصار -: مصدر عقد، ومعناه لغة: الشدّ والربط، يقال: عقد الحبل والبيع والعهد فانهقد، والعقدة: ما يمسكه ويوثقه، واعتقدت كذا، عقدت عليه القلب والضمير، ومنه سمي علم العقيدة، أي: ما يدين الإنسان به^(٦).

والعقائد: جمع عقيدة، وهي في الاصطلاح العام: الإيمان الجازم الذي لا يتطرق إليه شك لدى المعتقد.

ويطلق لفظ العقيدة على كل ما يعتقده المرء ويدين به.

وهناك من عرف علم العقيدة، فقال: هو (العلم بالأحكام الشرعية

(١) انظر: الصحاح (٢٢٠١/٦)، لسان العرب (٤٤٨/٥)، المصباح المنير، للفيومي ص ٥٦٥.

(٢) انظر: لسان العرب (٤٤٨/٥)، القاموس المحيط، للفيروزآبادي (٢٧٠/٤).

(٣) انظر: الصحاح (٢٢٠١/٦)، لسان العرب (٤٤٨/٥).

(٤) انظر: لسان العرب (٤٤٨/٥)، تاج العروس (٣٤١/٩).

(٥) انظر: لسان العرب (٤٤٨/٥).

(٦) انظر: مختار الصحاح، للرازي ص ١٨٦ - ١٨٧، المصباح المنير ص ٤٢١، القاموس المحيط (٣١٥/١ - ٣١٦).

العقدية المكتسبة من الأدلة اليقينية، ورد الشبهات وقوادح الأدلة الخلافية^(١).
والمراد بالامتحان في الاعتقاد: امتحان الناس واختبارهم في معتقداتهم
بسؤالهم عنها، سواء كان امتحاناً عاماً، بالسؤال عن المعتقد عموماً، أو
خاصاً، كأن يسأل مثلاً: ما قولك في مسألة كذا، ونحو ذلك من أنواع
الامتحان، كما سيأتي في ثنايا هذا البحث - إن شاء الله -.



(١) المدخل لدراسة العقيدة الإسلامية على مذهب أهل السنة والجماعة، للدكتور إبراهيم
البريكان ص ٩.



المطلب الثامن

حكم الامتحان في الاعتقاد

من الأصول المهمة والقواعد المعروفة عند أهل السنة أن الأحكام يعمل فيها بالظواهر، والله يتولى السرائر^(١).

في الحديث المشهور عن أسامة بن زيد - رضي الله عنه - قال: (بعثنا رسول الله ﷺ في سرية، فصبحنا الحرقات من جهينة، فأدركت رجلاً، فقال: لا إله إلا الله، فطعنته، فوقع في نفسي من ذلك، فذكرته للنبي ﷺ، فقال رسول الله ﷺ: «أقال: لا إله إلا الله؟»، قال: قلت: يا رسول الله! إنما قالها خوفاً من السلاح، قال: «أفلا شققت عن قلبه حتى تعلم أقالها أم لا؟»، فما زال يكررها علي حتى تمنيت أني أسلمت يومئذ... (الحديث^(٢)).

قال الإمام النووي معلقاً على هذا الحديث: (... وقوله ﷺ: «أفلا شققت عن قلبه حتى تعلم أقالها أم لا؟»، الفاعل في قوله: أقالها؟ هو القلب، ومعناه: أنك إنما كلفت بالعمل بالظاهر، وما ينطق به اللسان، وأما القلب فليس لك طريق إلى معرفة ما فيه، فأنكر عليه امتناعه من العمل بما ظهر باللسان، وقال: أفلا شققت عن قلبه لتنظر هل قالها القلب واعتقدها، وكانت فيه أم لم تكن فيه، بل جرت على اللسان فحسب، يعني: وأنت

(١) انظر: المفهم، لأبي العباس القرطبي (٢٧٣/١)، (١٧٨٢/٤)، شرح صحيح مسلم، للنووي (١٠٧/٢).

(٢) أخرجه البخاري بنحوه في صحيحه (٢٦٦/٤ - ٢٦٧) رقم ٦٨٧٢، ومسلم بهذا اللفظ (٩٦/١ - ٩٧) رقم ٩٦.

لست بقادر على هذا، فاقصر على اللسان فحسب، يعني: ولا تطلب غيره^(١).

وقد سبقت الإشارة إلى هذا الأصل المهم في مقدمة هذا البحث، كما تقدم بيان أن مخالفة هذا النص وغيره من النصوص والآثار التي تقدم ذكر شيء منها قد تؤدي ببعض الناس إلى سوء الظن بالمسلمين، والتنقيب عن مواطنهم، والشك في معتقداتهم، وربما أدى الأمر إلى امتحانهم فيها، وكل هذا لا يجوز.

وقد نص الإمام البخاري - رحمه الله - على أن هذا الامتحان بدعة، قال ذلك في قصته مع محمد بن يحيى الذهلي بنيسابور.

وكان الإمام البخاري - رحمه الله - قدم نيسابور سنة ٢٥٠هـ، فلما وردها قال الذهلي: اذهبوا إلى هذا الرجل الصالح فاسمعوا منه، فذهب الناس إليه، وأقبلوا على السماع منه، حتى ظهر الخلل في مجلس الذهلي، فحسده بعد ذلك، وتكلم فيه.

قال أبو أحمد ابن عدي: ذكر لي جماعة من المشايخ أن محمد بن إسماعيل لما ورد نيسابور، واجتمع الناس عليه، حسده بعض من كان في ذلك الوقت من مشايخ نيسابور لما رأوا إقبال الناس إليه، واجتماعهم عليه، فقال لأصحاب الحديث: إن محمد بن إسماعيل يقول: اللفظ بالقرآن مخلوق، فامتنوه في المجلس.

فلما حضر الناس مجلس البخاري، قام إليه رجل، فقال: يا أبا عبدالله! ما تقول في اللفظ بالقرآن، مخلوق أم غير مخلوق؟ فأعرض عنه البخاري، ولم يجبه، فقال الرجل: يا أبا عبدالله! فأعاد عليه القول، فأعرض عنه، ثم قال في الثالثة، فالتفت إليه البخاري، وقال: القرآن

(١) شرح صحيح مسلم (١٠٤/٢).



كلام الله غير مخلوق، وأفعال العباد مخلوقة، والامتحان بدعة، فشغب الرجل، وشغب الناس، وتفرقوا عنه، وقعد البخاري في منزله^(١).

قلت: بدعة اللفظية ظهرت في زمن الإمام أحمد - رحمه الله -، وأول من نطق بها أبو علي الكرابيسي، فأنكر عليه الإمام أحمد إنكاراً شديداً^(٢).

وقد ابتدعت الجهمية القول بأن ألفاظ العباد بالقرآن مخلوقة، ثم اختلف الناس في مسألة اللفظ، واختلفوا حين ظهرت هذه البدعة إلى أربع فرق، هي - باختصار -:

الأولى: الجهمية القائلون بخلق القرآن، تستروا بالقول: ألفاظنا بالقرآن مخلوقة، ومرادهم أن كلام الله مخلوق.

الثانية: طائفة شابهت الجهمية في بعض قولهم، فأطلقوا القول بأن ألفاظنا بالقرآن مخلوقة، ومرادهم: أن القرآن العربي الذي نزل به جبريل - عليه السلام -، الذي هو الألفاظ المؤلفة من الحروف مخلوق، وأن الله تعالى لم يتكلم بالحروف، إنما كلامه معنى مجرد عن الألفاظ، وهذا قديم غير مخلوق، وهؤلاء هم (الكلائية) أتباع عبدالله بن سعيد بن كلاب، ومن وافقهم، ويسمون: (اللفظية النافية).

الثالثة: طائفة من أهل الحديث لما رأوا تضمن قول الجهمية والكلائية معنى باطلاً، أرادوا الرد عليهم، وبيان بطلان قولهم، فأطلقوا القول بضد بدعتهم، فقالوا: ألفاظنا بالقرآن غير مخلوقة، وقصدتهم أن الألفاظ المؤلفة

(١) انظر تفصيل هذه القصة في: سير أعلام النبلاء، للذهبي (١٢/٤٥٣ - ٤٥٤)، طبقات الشافعية الكبرى، للسبكي (٢/٢٢٨)، هدي الساري مقدمة فتح الباري، لابن حجر ص ٥١٤ - ٥١٦.

(٢) انظر: مسائل الإمام أحمد، لابن هانئ (٢/١٥٤)، طبقات الحنابلة، لابن أبي يعلى (١/٧٥).

من الحروف التي هي القرآن الذي نزل به جبريل من رب العالمين غير مخلوق.

لكن هؤلاء حين أطلقوا هذه المقالة - مع صحة قصدهم ومرادهم - جاء من بعدهم أقوام وافقوهم في إطلاق اللفظ، وأدخلوا في ذلك فعل العبد وحركته وصوته، وربما توقف بعضهم في ذلك، وبعضهم أطلق القول بأن التلاوة هي المتلو، والقراءة هي المقروء.

وكل هذا فاسد، ولهذا منع الإمام أحمد - رحمه الله - من إطلاق هذا اللفظ: «ألفاظنا بالقرآن غير مخلوقة» لأمرين:

١ - أنه لفظ مبتدع، لم يتكلم به السلف.

٢ - أنه يجر إلى الوقوع في محاذير كثيرة، ذكرنا بعضها قبل قليل.

الرابعة: طائفة أئمة أهل السنة والحديث، كالإمام أحمد وغيره، الذين ذهبوا إلى المنع من إطلاق هذين القولين: اللفظ بالقرآن مخلوق، وغير مخلوق؛ لأن الأول يتضمن القول بأن من صفات الله ما هو مخلوق، ولما في الثاني من البدعة والضلال، كما سبق.

وقالوا: القرآن كلام الله ووحيه وتنزيله، بألفاظه ومعانيه، وأفعال العباد وأصواتهم مخلوقة، والعبد يقرأ القرآن، فالصوت صوت القارئ، والكلام كلام الباري عز وجل.

والكلام في هذه المسألة طويل جداً، ليس هذا موضع بسطه^(١).

(١) انظر للمزيد حول هذه المسألة: الحجة في بيان المحجة، لأبي القاسم الأصبهاني، (١٩٥/٢ - ١٩٧)، مجموع الفتاوى، لابن تيمية (٣٥٩/١٢ - ٣٦٤)، مختصر الصواعق المرسل، لابن القيم (٤٣٦/٢ - ٤٤٣)، العقيدة السلفية في كلام رب البرية، لعبدالله الجديع ص ١٩٩ - ٢٦٠، المسائل والرسائل المروية عن الإمام أحمد في العقيدة، لعبدالإله الأحمدى (٢٣٢/١ - ٢٥٢).



وقد امتحن الإمام البخاري - رحمه الله - في هذه المسألة، ونسب إليه ما لم يقله، بل ونسبوه إلى القول بخلق القرآن.

والمعروف عن هذا الإمام أنه من أئمة أهل السنة، ومن كبار المحدثين، وكتابه (الجامع الصحيح) أعظم كتاب في سنة رسول الله ﷺ، تلقته الأمة بالقبول، ورفع الله به منزلة هذا الإمام.

لقد أتى الله عز وجل هذا الإمام من العلم والمعرفة والحفظ والفقه في الدين ما فاق به الأقران، وصار المشار إليه بالبنان، وبسبب ذلك حمل عليه بعض أقرانه، وحملوا كلامه ما لا يحتمل، وادّعوا عليه إطلاق القول بأن «ألفاظنا بالقرآن مخلوقة»، وأشاعوا ذلك في نيسابور وغيرها، لينفروا الناس عنه، وعن الانتفاع به.

وكان ممن حمل على الإمام البخاري الحافظ محمد بن يحيى الذهلي، وكان من ثقات المحدثين، صاحب سنة واتباع - رحمه الله -، إلا أنه وقع في نفسه على البخاري، وزورت إليه المقالة عليه في مسألة اللفظ، فشدد على البخاري بسبب ذلك.

والصحيح الذي يرتضيه كل منصف أن البخاري - رحمه الله - لم يقل بقول اللفظية، وإنما قال عندما سئل عن اللفظ بالقرآن: (القرآن كلام الله غير مخلوق، وأفعال العباد مخلوقة)، ونقل عنه أيضاً قوله: (أفعالنا مخلوقة، وألفاظنا من أفعالنا)، فوقع بين الناس اختلاف، فقال بعضهم: قال: لفظي بالقرآن مخلوق، وفهموا منه ذلك، وقال بعضهم: لم يقل، فاختلفوا حتى قام بعضهم إلى بعض، ثم أخرجوا من الدار^(١).

فالبخاري - رحمه الله - أبان في المقولة السابقة عن مفارقتها لاعتقاد

(١) انظر: هدي الساري ص ٥١٥.

الجهمية، وموافقة لأهل السنة، فإنه فسر مراده باللفظ، وأنه أراد فعل العبد، وهو مخلوق قطعاً، ولم يرد - رحمه الله - باللفظ القرآن، فغلط الناس في فهم مراده، وافتروا عليه.

يؤكد هذا قول الإمام البخاري نفسه بعد أن أسند عن يحيى بن سعيد قوله: (ما زلت أسمع من أصحابنا يقولون: إن أفعال العباد مخلوقة)، قال البخاري: (حركاتهم، وأصواتهم، واكتسابهم، وكتابتهم، مخلوقة، فأما القرآن المتلو المبين، المثبت في المصحف، المسطور المكتوب، الموعى في القلوب، فهو كلام الله، ليس بخلق)^(١).

فتبين بهذا وغيره براءة الإمام البخاري مما نسبت إليه اللفظية النافية من الاعتقاد الباطل، ومن تأمل كلام الشيخ في كتابه (خلق أفعال العباد)، وفي آخر (الجامع الصحيح) وجده يصرح بأن القرآن كلام الله، منزل غير مخلوق، وأنه من الله بدأ، وإليه يعود، وأن الله يتكلم بصوت، وينادي بصوت، وقد ساق في ذلك عدداً من الأحاديث الصحيحة والآثار، كما بين الفرق بين الصوت الذي ينادي الله به، وبين الصوت الذي يسمع من العباد، وأن الصوت الذي تكلم الله به ليس هو الصوت المسموع من القارئ، وأن أفعال العباد وأصواتهم مخلوقة، والله تعالى بفعله وكلامه غير مخلوق، إلى غير ذلك من معتقد أهل السنة، والمتضمن الإنكار على المبتدعة، مما لا يتسع المقام لبسطه^(٢).

والمقصود هنا، أن البخاري - رحمه الله - اعتبر امتحان أهل نيسابور له، وسؤالهم عن معتقده في اللفظ بالقرآن بقصد الاختبار بدعة.

(١) خلق أفعال العباد ص ٤٢.

(٢) انظر للمزيد: مجموع الفتاوى (٣٦٤/١٢ - ٣٦٩)، سير أعلام النبلاء (٤٥٧/١٢) - (٤٦٣)، مختصر الصواعق المرسل (٤٣٦/٢ - ٤٤٣)، العقيدة السلفية في كلام رب البرية ص ٢٣٩ - ٢٤٧.



ويرى شيخ الإسلام ابن تيمية أن المسائل التي وقع فيها الخلاف لا ينبغي مفاتحة عوام المسلمين فيها، ولا امتحانهم حولها، ومن ذلك مسألة رؤية الكفار لله تعالى، قال - رحمه الله - في رسالته إلى أهل البحرين، حول هذه المسألة وغيرها: (... وهنا آداب تجب مراعاتها: ... ومن ذلك: أنه لا ينبغي لأهل العلم أن يجعلوا هذه المسألة محنة وشعاراً يفضلون بها بين إخوانهم وأضدادهم، فإن مثل هذا مما يكرهه الله ورسوله، وكذلك لا يفاتحوا فيها عوام المسلمين الذين هم في عافية وسلام عن الفتن...)^(١).

ويقول في موضع آخر: (يجوز للرجل أن يصلي الصلوات الخمس والجمعة وغير ذلك خلف من لم يعلم منه بدعة، ولا فسقاً، باتفاق الأئمة الأربعة، وغيرهم من أئمة المسلمين، وليس من شرط الائتتمام أن يعلم المأموم اعتقاد إمامه، ولا أن يمتحنه، فيقول: ماذا تعتقد؟ بل يصلي خلف مستور الحال)^(٢).

وهناك من قد يذهب إلى جواز هذا الامتحان، وأنه مشروع في الجملة^(٣)، مستنداً على ذلك بآية الممتحنة، وبقول الله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ أَمْتَحَنَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ لِلنَّفُورِ...﴾ الآية [الحجرات: ٣].

وجواباً على هذا أقول: نص العلماء على جواز الامتحان في موضعين اثنين، أحدهما: ما دلت عليه آية الممتحنة، كما سيأتي بيانه في المطلب الثالث - إن شاء الله تعالى -.

أما الاستدلال بآية الحجرات على جواز الامتحان في الجملة، فهو استدلال في غير موضعه؛ لأن الامتحان الوارد في هذه الآية ليس بمعنى الاختبار والسؤال عن المعتقد، وإنما معناه كما قال مجاهد: خلص الله

(١) مجموع الفتاوى (٥٠٣/٦ - ٥٠٤) «باختصار».

(٢) مجموع الفتاوى (٣٥١/٢٣).

(٣) انظر مثلاً: الجواهر في تفسير القرآن الكريم، لطنطاوي جوهري (١٦٧/٢٤).

قلوبهم، وقال أبو عبيدة: صفاها وهذبها، وقيل: إن المراد: شرح الله قلوبهم، وقيل: أذهب عن قلوبهم الشهوات، وقيل: طهرهم من كل قبيح، وجعل في قلوبهم الخوف من الله والتقوى، وقيل غير ذلك، والله أعلم^(١).



(١) انظر: تفسير الطبري (٣٨٠/١١ - ٣٨١)، تفسير القرطبي (٣٠٨/١٦ - ٣٠٩)، تفسير ابن كثير (٢٦٣/٤)، لسان العرب (٤٤٨/٥)، تاج العروس (٣٤٢/٩).



المطلب الثالث

المواضع التي يجوز فيها الامتحان في الاعتقاد

دلت النصوص الشرعية من كتاب الله عز وجل، ومن سنة المصطفى ﷺ، على جواز الامتحان في موضعين اثنين:

الموضع الأول:

أشار إليه قول الله عز وجل: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَامْتَحِنُوهُنَّ ۚ اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ وَءَاتُوهُنَّ مَّا أَنفَقُوا وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ أَنْ تَنكِحُوهُنَّ إِذَا ءَالَيْتُمُوهُنَّ أَجْرَهُنَّ وَلَا تُمْسِكُوا بِعَصَمِ الْكُفَّارِ وََسْتَلُوا مَّا أَنفَقْتُمْ وَلَيْسَ لَكُم مَّا أَنفَقْتُمْ مِنْهُ مِنْ حَكْمِ اللَّهِ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿١٠﴾﴾ [الممتحنة: ١٠].

هذه الآية وما بعدها هي آيات الامتحان^(١)، وقد سميت السورة بذلك (الممتحنة) بفتح الحاء، على أحد القولين في سبب تسمية هذه السورة.

قال أبو عبدالله القرطبي: (الممتحنة (بكسر الحاء)، أي: المختبرة، أضيف الفعل إليها مجازاً، كما سميت سورة (براءة): المبعثرة والفاضحة؛ لما كشفت من عيوب المنافقين، ومن قال في هذه السورة: الممتحنة (بفتح الحاء)، فإنه أضافها إلى المرأة التي نزلت فيها، وهي أم كلثوم بنت عقبة بن أبي معيط، قال الله تعالى: ﴿فَامْتَحِنُوهُنَّ ۚ اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ...﴾ الآية، وهي امرأة

(١) انظر: تفسير ابن كثير (٤/٤٤٨)، فتح الباري (٩/٤٢٢، ٤٢٥).

عبدالرحمن بن عوف، ولدت له إبراهيم بن عبدالرحمن^(١).

وقد ذكر الحافظ ابن حجر أن المشهور في هذه التسمية فتح الحاء^(٢).

قيل في سبب نزول هذه الآيات: أن النبي ﷺ لما أجرى الصلح مع مشركي قريش، عام الحديبية، كان فيه: على أن لا يأتيك منا رجل، وإن كان على دينك إلا رددته إلينا، وفي رواية: على أنه لا يأتيك منا أحد، وإن كان على دينك إلا رددته إلينا، وفيه أيضاً أن من ذهب من المسلمين إلى المشركين لم يُرد، وتم العهد على ذلك، وكان النبي ﷺ ردّ أبا بصير عتبة بن أسيد بن حارثة الثقفي حين قدم، وردّ أبا جندل بن سهيل بن عمرو، إلى أن جاءت من عند المشركين امرأة مسلمة، وجاؤوا في طلبها.

واختلف في هذه المرأة، من هي؟ على أربعة أقوال:

الأول: أنها أم كلثوم بنت عقبة بن أبي معيط، وهذا قول كثير من أهل العلم.

الثاني: أنها سعيذة، زوج صيفي بن الراهب، مشرك من أهل مكة.

الثالث: أنها أميمة بنت بشر، كانت عند حسان بن الدحداح، ففرت منه، وهو يومئذ كافر، فتزوجها سهل بن حنيف، فولدت له عبدالله.

الرابع: أنها سبيعة بنت الحارث الأسلمية، جاءت مسلمة بعد فراغ النبي ﷺ من كتاب الهدنة في الحديبية، فجاء زوجها، واسمه: مسافر، وهو من قومها في طلبها، فقال: يا محمدا! شرطت لنا ردّ النساء، وطين الكتاب لم يجفّ، وهذه امرأتي فارددها علي.

(١) تفسير القرطبي (٤٩/١٨).

(٢) انظر: فتح الباري (٦٣٣/٨).



فلما طلب المشركون رد من أسلم من النساء، منع الله من ردهن إلى المشركين، وأنزل آيات الامتحان^(١).

في هذه الآيات خاطب الله عز وجل المؤمنين، وبين لهم أنه إذا جاءكم المؤمنات - سماهن بذلك لقصدهن وهجرتهن^(٢) - مهاجرات من دار الكفر إلى دار الإيمان، فراراً بدينهن، وحباً في الله ورسوله ﷺ، فاختبروهن على هذا الإيمان؛ لتعلموا هل هن راغبات في الإسلام؟ أم أن لهن قصداً آخر؟

وهل كان شرط الرد في الصلح، خاصاً بالرجال دون النساء؟ أو لكليهما؟ أم أن هذه الآيات نسخت ما تضمنه شرط الصلح؟ كلام طويل لأهل العلم في هذه المسألة، لا يقتضي المقام بسطه^(٣).

وفي المعنى الذي لأجله لم تُرد النساء، وإن دخلن في عموم الشرط، قيل:

- ١ - لرقتهن وضعفهن، وكونهن أسرع قلباً من الرجال.
- ٢ - حرمة الإسلام؛ لأنهن ذوات فروج تحرم عليهن^(٤).
- وفي قوله تعالى: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِنَّ﴾ إشارة إلى أن هذا الامتحان لا

(١) انظر: تفسير الماوردي (٥/٥٢٠ - ٥٢١)، أحكام القرآن، لابن العربي (٤/١٧٨٦)، مفاتيح الغيب، للفخر الرازي (٢٩/٢٦٤ - ٢٦٥)، تفسير القرطبي (١٨/٦١)، تفسير ابن كثير (٤/٤٤٧ - ٤٤٨)، التحرير والتنوير، لابن عاشور (٢٨/١٥٤ - ١٥٥).

(٢) انظر: تفسير القرآن، لأبي المظفر السمعاني (٥/٤١٧)، غرائب التفسير وعجائب التأويل، لمحمود الكرمانلي (٢/١٢٠٥).

(٣) انظر: أحكام القرآن، للجصاص (٣/٤٣٧)، تفسير الماوردي (٥/٥٢١)، تفسير القرآن، للسمعاني (٥/٤١٧ - ٤١٨)، تفسير القرطبي (١٨/٦٢)، فتح القدير، للشوكاني (٥/٢١٥).

(٤) انظر: تفسير الماوردي (٥/٥٢١)، أحكام القرآن، لابن العربي (٤/١٧٨٧)، زاد المسير، لابن الجوزي (٨/٢٤٠)، تفسير القرطبي (١٨/٦٢).

يكشف إلا عن ظاهر الحال منهن، أما ما في القلوب، فعلمه عند الله تعالى، ويكفي في هذا الامتحان أن يشهد ظاهر الحال بما يدل على صدقهن وإيمانهن، وما في الصدور أمره إلى الله تعالى.

كيفية هذا الامتحان:

اختلف أهل العلم في هذا الامتحان، كيف هو؟ على ثلاثة أقوال:

الأول: كان النبي ﷺ يمتحن النساء بأن يشهدن (أن لا إله إلا الله، وأن محمداً عبده ورسوله)، روي هذا عن ابن عباس - رضي الله عنهما -^(١).

الثاني: أن تستحلف المرأة بالله أنها ما هاجرت بغضاً لزوجها، ولا رغبة عن أرض إلى أرض، ولا التماس دنيا، وأنها ما هاجرت إلا حباً لله ولرسوله ﷺ.

سئل ابن عباس - رضي الله عنهما -: كيف كان امتحان رسول الله ﷺ النساء؟ قال: (كان يمتحنهن بالله ما خرجت من بغض زوج، وبالله ما خرجت رغبة عن أرض إلى أرض، وبالله ما خرجت التماس دنيا، وبالله ما خرجت إلا حباً لله ورسوله)^(٢).

وبنحوه عن مجاهد، وقتادة، وعكرمة^(٣).

الثالث: روي في الصحيح عن عائشة - رضي الله عنها - أن رسول الله ﷺ كان يمتحنهن بهذه الآية: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَأَمْتَحِنُوهُنَّ﴾ - إلى قوله -: ﴿غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [المتحنة: ١٠ - ١٢]،

(١) أخرجه الطبري في تفسيره (٦٤/١٢)، بإسناد مسلسل بالضعفاء.

(٢) أخرجه الطبري في تفسيره (٦٤/١٢)، وضعف ابن حجر إسناده في فتح الباري (٦٣٧/٨)، وانظر: موسوعة الحافظ ابن حجر العسقلاني الحديثية (٦٢٩/٤ - ٦٣٠).

(٣) انظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية (٤٩٢/١٥)، فتح الباري (٦٣٧/٨).



قالت عائشة: (فمن أقر بهذا الشرط منهن قال لها رسول الله ﷺ: «قد بايعتك»، كلاماً يكلمها به، والله ما مست يده يد امرأة قط في المبايعة، وما بايعهن إلا بقوله)^(١).

فالامتحان هنا، أن يعرض على المرأة الشروط المذكورة في الآية، من ترك الزنا والسرقة والبهتان والعصيان، فإذا أقرت بذلك فهو امتحان، ولم ترد بعده^(٢).

وقد ذهب بعض أهل العلم إلى أن الأمر بهذا الامتحان في قوله تعالى: ﴿فَأَمَّحُوهُنَّ﴾ أمر بمعنى الوجوب، وقال آخرون: هو بمعنى النذب والاستحباب^(٣)، والله أعلم.

واختلف في استمرار حكم امتحان من هاجر من المؤمنات، ف قيل: منسوخ^(٤)، وقيل: إن توجيه الخطاب من الله تعالى للمؤمنين في آية الامتحان، وإن كان المراد به نبينا ﷺ؛ لأنه هو الذي يتولى امتحانهم، إلا أنه يراد به أيضاً سائر المؤمنين عند غيبة النبي ﷺ^(٥).

يقول ابن عاشور: (وإذ قد كان المخاطب بذلك النهي جميع المؤمنين، كما هو مقتضى قوله: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا جَاءَكُمُ الْمُؤْمِنَتُ...﴾ إلى آخره، تعين أن يقوم بتنفيذه من إليه تنفيذ أمور المسلمين العامة في كل مكان وكل زمان، وهم ولاية الأمور، من أمراء وقضاة، إذ لا يمكن أن يقوم

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (٢٧٣/٢) رقم ٢٧١٣.

(٢) انظر هذه الأقوال في: تفسير الطبري (٦٤/١٢ - ٦٥)، تفسير الماوردي (٥٢١/٥ - ٥٢٢)، المحرر الوجيز (٤٩٢/١٥)، أحكام القرآن، لابن العربي (١٧٨٦/٤ - ١٧٨٧)، زاد المسير (٢٤٠/٨ - ٢٤١)، فتح الباري (٦٣٦/٨ - ٦٣٧)، (٤٢٥/٩)، فتح القدير (٢١٥/٥).

(٣) انظر: مفاتيح الغيب، للفخر الرازي (٢٦٥/٢٩)، تفسير القرطبي (٧٦/١٨).

(٤) انظر: فتح الباري (٤٢٥/٩).

(٥) انظر: أحكام القرآن، للجصاص (٤٣٧/٣)، زاد المسير (٢٤٠/٨).

المسلمون بما خطبوا به من مثل هذه الأمور العامة إلا على هذا الوجه، ولكن على كل فرد من المسلمين التزام العمل به في خاصة نفسه، والتزام الامتثال لما يقرره ولاية الأمور^(١).

ويرى آخرون أن تباعد الدار قد يكون - عند الحاجة - سبباً لإقامة هذا الامتحان، قال القرطبي: (وقال بعض أهل النظر: إذا احتيج إلى المحنة من أجل تباعد الدار كان على إمام المسلمين إقامة المحنة)^(٢).

وهناك من أهل العلم من يدخل في هذا الباب كل من قدم من دار الكفر هارباً، فدخل إلى دار الإسلام، واتهم بأنه يمكن أن يكون جاسوساً للعدو، فيحل امتحانه؛ ليعرف هل هو كذلك، أم لا؟^(٣).

الموضع الثاني:

دل عليه حديث معاوية بن الحكم السلمي - رضي الله عنه - ، ومما جاء فيه قوله: (. . .) كانت لي جارية ترعى غنماً لي قِبل أحد والجوانية^(٤)، فاطلعت ذات يوم فإذا الذيب قد ذهب بشاة من غنمها، وأنا رجل من بني آدم، آسف كما يأسفون^(٥)، لكنني صككتها صكة^(٦)، فأتيت رسول الله ﷺ،

(١) التحرير والتنوير (١٥٦/٢٨)، وانظر: التفسير القرآني للقرآن، لعبدالكريم الخطيب (٩٠٥/١٤ - ٩٠٦).

(٢) تفسير القرطبي (٧٦/١٨).

(٣) من كلام للشيخ محمد بن الحسن الددو في شريطه الأول من «شرح المغني المفيد» وفي موقعه على الشبكة العنكبوتية «الإنترنت»، وقد تكلم بكلام جيد في هذه المسألة، فليراجع.

(٤) الجوانية: موضع في شمال المدينة، بالقرب من أحد. انظر: معجم البلدان (١٧٥/٢)، شرح النووي لمسلم (٢٣/٥ - ٢٤).

(٥) آسف كما يأسفون: أغضب كما يغضبون. انظر: شرح النووي لمسلم (٢٤/٥)، عون المعبود على سنن أبي داود، لمحمد أشرف بن أمير العظيم آبادي ص ٤٣٨.

(٦) صككتها صكة: ضربتها بيدي مبسوطة. انظر: مختار الصحاح ص ١٥٤، المصباح المنير ص ٣٤٥.



فعظم ذلك علي، قلت: يا رسول الله! أفلا أعتقها؟ قال: «أنتني بها»، فأتيته بها، فقال لها: «أين الله؟»، قالت: في السماء، قال: «من أنا؟»، قالت: أنت رسول الله، قال: «أعتقها، فإنها مؤمنة»^(١).

وفي رواية أخرى: أن رجلاً من الأنصار جاء بأمة سوداء، وقال: يا رسول الله! إن علي رقبة مؤمنة، فإن كنت ترى هذه مؤمنة أعتقها، فقال لها رسول الله ﷺ: «أتشهدين أن لا إله إلا الله؟»، قالت: نعم، قال: «أتشهدين أني رسول الله؟»، قالت: نعم، قال: «أتؤمنين بالبعث بعد الموت؟»، قالت: نعم، قال: «أعتقها»^(٢).

وهذا الحديث صحيح بلا ريب، وقد ورد من عدة طرق، بعضها لا يخلو من ضعف، لكنها لا بأس بها في الشواهد^(٣).

لكن هل هذه الجارية التي جاء بها معاوية بن الحكم - رضي الله عنه -

(١) أخرجه مسلم في صحيحه (٣٨٢/١) رقم ٥٣٧.

(٢) أخرجه مالك في الموطأ (٧٧٧/٢)، قال ابن عبد البر في التمهيد (١١٤/٩): (وهذا الحديث وإن كان ظاهره الانقطاع في رواية مالك، فإنه محمول على الاتصال؛ للقاء عبيد الله جماعة من الصحابة)، وتعبه الزرقاني في شرح الموطأ (٨٥/٤) بقوله: (فيه نظر، إذ لو كان كذلك ما وجد مرسل قط، إذ المرسل ما رفعه التابعي، وهو من لقي الصحابي... فلعله أراد لقاء عبيد الله جماعة من الصحابة الذين رَوَوْا هذا الحديث)، كما أخرجه أحمد في المسند (٤٥١/٣ - ٤٥٢)، وصحح محققو المسند إسناده (١٩/٢٥)، وابن خزيمة في التوحيد ص ١٢٤، والبيهقي في السنن الكبرى (٥٧/١٠)، وصححه الذهبي في العلو ص ١٧، وقال ابن كثير، بعد أن أورد هذا الحديث في تفسيره (٦٩٨/١ - ٦٩٩): (وهذا إسناد صحيح، وجهالة الصحابي لا تضره)، كما أورده الهيثمي في مجمع الزوائد (٢٣/١)، وقال: (رواه أحمد، ورجاله رجال الصحيح).

(٣) انظر: مسند أحمد (٢٩١/٢)، والمسند بتحقيق مجموعة من أهل العلم (٢٨٥/١٣) - (٢٨٧)، سنن أبي داود (٢٤٩/٢ - ٢٥٠)، التمهيد، لابن عبد البر (١١٣/٩ - ١١٦)، العلو، للذهبي ص ١٦ - ١٩، ومختصره للألباني ص ٨١ - ٨٢، مجمع الزوائد (٢٣/١) - (٢٤).

إلى النبي ﷺ هي نفس الجارية السوداء الوارد ذكرها في الرواية الثانية؟ أم أنها غيرها؟ وهل معاوية - رضي الله عنه - هو الأنصاري المذكور في الرواية الثانية؟ أم أنه صحابي آخر؟

هناك من أهل العلم من ذهب إلى أن الجارية السوداء هي نفسها التي جاء بها معاوية بن الحكم - رضي الله عنه - إلى النبي ﷺ، قال ابن كثير: (... والذي عليه الجمهور أنه متى كان مسلماً صح عتقه عن الكفارة، سواء كان صغيراً أم كبيراً، قال الإمام أحمد: أنبأنا عبدالرزاق، أخبرنا معمر، عن الزهري، عن عبدالله بن عبدالله، عن رجل من الأنصار: أنه جاء بأمة سوداء، فقال: يا رسول الله! إن عليّ عتق رقبة مؤمنة، فإن كنت ترى هذه مؤمنة أعتقتها، فقال لها رسول الله ﷺ: «أتشهدين أن لا إله إلا الله؟»، قالت: نعم، قال: «أتشهدين أنني رسول الله؟»، قالت: نعم، قال: «أتؤمنين بالبعث بعد الموت؟»، قالت: نعم، قال: «أعتقها»، وهذا إسناد صحيح، وجهالة الصحابي لا تضره، وفي موطأ مالك، ومسند الشافعي، وأحمد، وصحيح مسلم، وسنن أبي داود، والنسائي، من طريق هلال بن أبي ميمونة، عن عطاء بن يسار، عن معاوية بن الحكم أنه لما جاء بتلك الجارية السوداء، قال لها رسول الله ﷺ: «أين الله؟»، قالت: في السماء، قال: «من أنا؟»، قالت: رسول الله ﷺ، قال: «أعتقها، فإنها مؤمنة»^(١).

وهناك من يرى الفرق بين الحديثين، ويذهب إلى أن الجارية السوداء جارية ثانية غير تلك التي جاء بها معاوية بن الحكم - رضي الله عنه -، ولذلك زاد النبي ﷺ في امتحانها سؤالاً ثالثاً - بعد السؤال عن أصل التوحيد وركن الإسلام الأعظم: الشهادتان -، هو قوله ﷺ: «أتؤمنين بالبعث بعد الموت؟»؛ لما علم من حالها ما دعاه إلى أن يسألها هل تعتقد الدار

(١) تفسير ابن كثير (١/٦٩٨ - ٦٩٩).



الآخرة؟ وتوقن أنها المقصودة، فإن من علم ذلك، وبني عليه، صح اعتقاده، وسلم عمله^(١)، والله أعلم.

والشاهد من هذا الحديث امتحان النبي ﷺ لهذه الجارية، بسؤالها عن أصل التوحيد، وهذا هو الموضوع الثاني الذي يجوز فيه الامتحان في الاعتقاد، وهو من كان رقيقاً على الكفر، أو من كان على الكفر ثم استرق، وأراد مسلم عليه كفارة عتق رقبة مؤمنة أن يعتقه، فهنا لا بد من امتحانه؛ ليعلم هل دخل في الإسلام، أم لا؟ لأنه يشترط أن تكون هذه الرقبة مؤمنة، ولا يمكن التحقق من ذلك إلا بهذا الامتحان.

فهذا الصحابي - رضي الله عنه - كان عليه عتق رقبة مؤمنة، فجاء بهذه الجارية وعرضها على رسول الله ﷺ، فامتحنها حتى تحقق من إيمانها، ثم أمره بعقتها.

هذا الامتحان إنما هو لمن كان مظنة الكفر، ويراد عتقه في الكفارة، أما من كان في الأصل من دار الإسلام، فلا يمتحن ولا يسأل من أجل العتق: هل هو مؤمن، أم لا؟ وقد تحدث العلماء عن وصف الرقبة المؤمنة، فقال بعضهم: هي التي صلت وعقلت الإيمان، ولا تجزئ في ذلك الصغيرة، وقال آخرون: يجزئ الصغير المولود بين مسلمين، وقال جماعة، منهم مالك والشافعي: يجزئ كل من حكم له بحكم في الصلاة عليه إن مات ودفنه، قال مالك: ومن صلى وصام أحب إلي^(٢).

والكفارة التي لا يجزئ فيها عتق الكافر، هي كفارة القتل، فيجب فيها عتق رقبة مؤمنة، بنص الآية: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَاً

(١) انظر: القبس، لابن العربي المالكي، مطبوع ضمن موسوعة شروح الموطأ (٢٣١/١٩) - (٢٣٣).

(٢) انظر: تفسير الطبري (٢٠٦/٤ - ٢٠٨)، التمهيد، لابن عبد البر (١١٧/٩ - ١١٨)، تفسير القرطبي (٣١٤/٥)، تفسير ابن كثير (٦٩٨/١).

وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمَنَةٍ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا فَإِنْ كَانَتْ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمَنَةٍ وَإِنْ كَانَتْ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ فِدْيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمَنَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ تَوْبَةً مِّنَ اللَّهِ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿٩٢﴾ [النساء: ٩٢].

واختلف العلماء في الكفارات الأخرى: كفارة الظهار، واليمين، والجماع في نهار رمضان، والجمهور على أنه لا يجزئ فيها إلا عتق رقبة مؤمنة، حملاً للمطلق على المقيد في كفارة القتل^(١).

كيفية هذا الامتحان:

ورد في حديث معاوية بن الحكم - رضي الله عنه - امتحان النبي ﷺ للجارية بسؤالين اثنين، هما:

١ - «أين الله؟».

٢ - «من أنا؟».

فسأله ﷺ للجارية بقوله: «أين الله؟»، وجوابها: في السماء، نقول: هذا هو قول أهل الحق، وفيه إثبات لصفة العلو لله عز وجل، لكن هل كان المقصود السؤال عن صفة الفوقية؟ وهل كان الامتحان بالإيمان في صفة الفوقية؟ أم كان القصد من السؤال امتحانها في وجود الله - سبحانه وتعالى -، والإقرار به؟

(١) انظر: المغني، لابن قدامة (٨١/١١ - ٨٢)، شرح النووي، لمسلم (٢٥/٥)، تفسير ابن كثير (٦٩٨/١ - ٦٩٩)، الكفارات في الشريعة الإسلامية على المذاهب الأربعة، لعبدالله القويزاني ص ١٩، ١٥٦ - ١٥٨.



الذي يظهر - والله أعلم - أن السؤال كان لامتحانها في وجود الله تعالى، والإقرار به، بدليل سؤالها بعد ذلك عن رسالة محمد ﷺ، وهذان هما أصل التوحيد، وركن الإسلام الأعظم.

يؤيد ذلك ما ورد في الرواية الأخرى في حديث الجارية السوداء، حيث كان امتحان النبي ﷺ لها بالأسئلة التالية:

١ - «أتشهدين أن لا إله إلا الله؟».

٢ - «أتشهدين أنني رسول الله؟».

٣ - «أتؤمنين بالبعث بعد الموت؟».

فدل هذا أيضاً على أن الامتحان كان بالسؤال عن أصل التوحيد، وهما الشهادتان، وفيه أيضاً دلالة على ثبوت الإيمان لهذه الجارية بما أثبتته النبي ﷺ، وهي شهادة الحق: لا إله إلا الله، محمد رسول الله ﷺ.

أما السؤال الثالث عن الإيمان بالبعث، للجارية الثانية، عند من يقول بأنها غير جارية معاوية بن الحكم - رضي الله عنه -؛ فلعلمه ﷺ من حالها ما دعاه أن يسألها هذا السؤال، كما تقدم بيانه، والله أعلم.



الخاتمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين... أما بعد:

فأحمد الله وأشكره على ما يسر من إتمام هذا البحث، الذي تطرقت فيه لمسألة من مسائل العقيدة، هي: «الامتحان في الاعتقاد».

وقد تبين في ثنايا هذا البحث أن امتحان الناس في معتقداتهم، بسؤالهم عنها، واختبارهم فيها أمر لا يجوز، بل عده بعض العلماء بدعة في الدين.

لكن ورد الاستثناء من هذا الحكم في موضعين، دلت النصوص الشرعية على جواز الامتحان فيهما، هما:

الأول: أشارت إليه آية الممتحنة: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَامْتَحِنُوهُنَّ...﴾ الآية [الممتحنة: ١٠]، وما يدخل في نطاقها من أحكام ومجالات بينها أهل العلم.

الثاني: دل عليه حديث الجارية المشهور، فمن كان مظنة الكفر، وأريد عتقه عتق كفارة، حيث يشترط الإيمان في الرقبة التي ستعتق، فيحل امتحانه هنا ليعلم هل دخل في الإسلام، أم لا؟

وفي الختام: أسأل الله عز وجل أن يرزقني وإخواني المسلمين الالتزام بالعقيدة الصحيحة المستمدة من كتاب الله تعالى، ومن سنة المصطفى ﷺ، وما كان عليه سلف هذه الأمة، فإن هذا هو طريق الفرقة الناجية، كما أسأله تعالى أن يجعل عملي هذا خالصاً لوجهه الكريم، وأن ينفع به كل من قرأه واطلع عليه، وأرجو أن أكون قد وفقت في إظهاره بالمظهر اللائق، ولست



أدعي الكمال ولا المقاربة، ولكن حسبي أني بذلت جهدي، قاصداً رضاء
 ربي عز وجل، وملتمساً الحق في كل ما أقول، فما كان من صواب
 فبتوفيق الله عز وجل، وما كان من خطأ فمني وبغير قصد، وأستغفر الله
 منه، ورحم الله من رأى شيئاً من ذلك فأرشدني إلى صوابه.

والحمد لله أولاً وآخراً، وصلّ اللهم على نبينا محمد وعلى آله
 وصحبه وسلّم.



